

اقتراح قانون معجل مكرر
يرمي إلى إجراء تسوية على التكاليف غير المسددة
المتعلقة بضريبة الدخل وبالضريبة على القيمة المضافة
المقدمة أمام لجان الاعتراضات
بسبب الظروف الاستثنائية وال القاهرة

مادة وحيدة:

أولاً:

خلافاً لأي نص، وبصورة استثنائية، تسوى التكاليف غير المسددة المتعلقة بالضريبة على الدخل وبالضريبة على القيمة المضافة، عن أعمال 2020 وما قبل المعرض عليها أمام لجان الاعتراضات ولم يتم البت بها لغاية تاريخ نشر هذا القانون.

تحدد قيمة التسوية بخمسين بالمائة من قيمة الضرائب المعرض عليها، وتنزل قيمة غرامات التحقق والتحصيل المتوجبة.

للاستفادة من هذه التسوية، يتوجب على المكلف أن يتقدم من الإدارة الضريبية المختصة بطلب خطى وأن يسدد المبلغ الذي يتوجب عليه بنتيجة التسوية كاملاً خلال مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون.

لا يمكن للمكلف أن يختار الاستفادة من التسوية عن جزء من التكليف الواحد الصادر عن الإدارة الضريبية بحيث تشمل التسوية كافة النقاط والفترات المعرض عليها ضمن التكليف الواحد.

تتوقف لجان الاعتراضات التي تبلغها الإدارة الضريبية طلب المكلف إجراء التسوية، عن البت بالاعتراض.

يمكن للمكلفين الذين قاموا بتقسيط الضريبة المتوجبة عليهم قبل تاريخ نشر هذا القانون ولم يتم تسديد كافة الأقساط الاستفادة من أحكام هذه المادة وفقاً لما يلي:
"تحدد قيمة التسوية بخمسين بالمائة من قيمة الضرائب المعرض عليها بعد حسم الجزء المسدد من الضريبة فقط".

ثانياً:

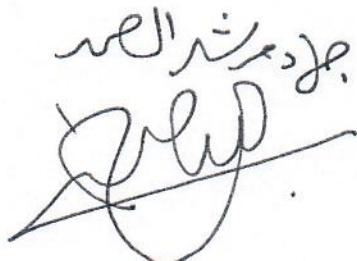
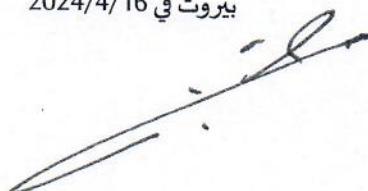
تحدد عن الإقتضاء دقائق تطبيق هذه المادة بموجب قرار يصدر عن وزير المالية.

ثالثاً:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

النائب علي فياض

بيروت في 16/4/2024



محمد مرشد العسلي

الاسباب الموجبة - مذكرة لتبير العجلة

لما كانت معظم لجان الإعتراضات على ضريبة الدخل في عموم المحافظات وكذلك لجان الإعتراض على الضريبة على القيمة المضافة وبسبب الظروف التي تمر بها البلاد والإدارة العامة ومنذ فترة غير قصيرة يتعدى عددها الـ ٣٠ بطلبات الطعن المقدمة أمامها من المكلفين المعرضين على ضريبتي الدخل والقيمة المضافة وذلك لجملة أسباب منها إستحالة إنعقاد بعض اللجان في الوقت الراهن بسبب الشغور الحاصل في عديد اللجان وبالتالي عدم اكتمال عدد الأعضاء الذين يوفرون التصايب لتلك اللجان والتي تنشأ أصولاً بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على أحكام المادة ٩٩ من قانون الإجراءات الضريبية رقم ٤٤ المنصوص في الجريدة الرسمية في ١١/١١/٢٠٠٨.

ولما كان يتعدى حالياً إعادة تأليف تلك اللجان أو ملئ الشواغر بمراسيم تتخذ أصولاً في مجلس الوزراء لهذه الغاية بسبب الظروف الاستثنائية وال القاهرة، ولما كان هذا الوضع يتطلب التدخل لإعادة الإنضباط إلى هذه الحالة لما فيه مصلحة الجميع وحفظاً على حقوق الخزينة كون المكلفين المعندين لم يسددوا ما يترتب بذمهم من ضريبة متوجبة لمصلحة الخزينة مما يحرمهما من مصدر من مصادر الدخل بحال استمرار الوضع على ما هو عليه، وعملاً بمبدأ العدالة الضريبية الذي أعطى المكلف حق الطعن بقرارات الإدارية الضريبية أمام لجان الإعتراضات، وهي متوقفة حالياً عن البت بالطلبات المقدمة أمامها نتيجة الأسباب المبينة أعلاه، مما يحرم المكلف من ممارسة حق من حقوقه المكرسة قانوناً.

لذلك

أتقدم من المجلس النيابي الكريم بإقتراح القانون المعجل المكرر المرفق على أمل مناقشته وإقراره.

الناصب على فياض

بيروت في 16/4/2024